https://doi.org/10.61353/ma.0250191

إستراتيجيات الهوية الوطنية عند صانع القرار العراقي بعد عام 2003

National identity strategies of the Iraqi decision-maker after 2003

م.د. عقيل حمدان عباس
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية – الجامعة المستنصرية
aqeelhamdan@uomustansiriyah.edu.iq

تاريخ استلام البحث 2026/4/5 تاريخ ارجاع البحث 2026/4/19 تار يخ قبول البحث 2026/5/9

تعدّ قضية الهوية الوطنيّة لدى صانع القرار أحد أهم مداخل الحل للإشكاليات السياسيّة، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية التي قد تمرّ بها الشعوب بشكل عام، وتلك التي تخرج من أتون الصراعات والحروب بشكل خاص. فبناء الهوية الوطنيّة على أسس المواطنة وتوجيه الولاء للوطن بديلاً عن الولاءات الأخرى هو من أسس بناء الدول القوية. والهوية الوطنيّة هي جزء من إرث مرتبط بتأسيس الدول وصيرورة المجتمعات، فالدول الحديثة تسعى لترسيخ هويتها الوطنيّة وبناء مؤسسات قوية قائمة على احترام القانون والمواطنة والعدل والمساواة. ويعد العراق مثالاً واضحاً لاضطرابات الهوية الوطنيّة، وما نتج عنها من آثار عميقة، انعكست على سلوك الفرد العراقي، إذ تتقاطع الهويات والانتماءات ما بين الدين والدولة والقبيلة وبيئة العمل السياسيّ الحديث في العراق، مما أدى إلى خلق إشكالية لدى صانع القرار العراقي، لم تنحصر فقط في البعد الداخلي المحلي، بل توسعت إلى البيئة الإقليمية والدولية، وزعزعت من ثقة الفرد بالدولة. وهنا يأتي بحثنا للتركيز على أهمية معرفة آلية المدركات العاملة عند صانع القرار العراقي، فيما يخص بناء استراتيجيات الهوية الوطنيّة وتفعيلها لخدمة مصالح الوطن العليا.

الكلمات المفتاحية: الهوية الوطنيّة، صانع القرار، الولاء، المواطنة.

The issue of national identity is one of the most important approaches for decision-makers, to resolving the political, military, economic and social problems that peoples may experience in general, and those that emerge from the furnace of conflicts and wars in particular. Building national identity on the foundations of citizenship and directing loyalty to the homeland instead of other loyalties is one of the foundations for building strong states. National identity is part of a legacy linked to the founding of states and the evolution of societies. Modern states seek to consolidate their national identity and build strong institutions based on respect for the law, citizenship, justice, and equality. Iraq is a clear example of national identity disturbances and the profound consequences they have had, as it was reflected in the behavior of the Iraqi individual, as identities and affiliations intersect between religion, state, tribe, and the environment of modern political work in Iraq, which led to the creation of a problem for the decision-maker, which was not limited only to the local internal dimension, rather, it has expanded to the regional and international environment, and has shaken the individual's confidence in the state. Here comes our research to focus on the importance of knowing the mechanism of perceptions operating within the Iraqi decision-maker, with regard to building national identity strategies and activating it to serve the nation's higher interests.

Keywords: National identity, decision maker, loyalty, citizenship.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250191

المقدمة

تعد الهوية الوطنيّة الركيزة الأساس التي تجمع المجتمعات، وتبني جسوراً من التواصل والتفاهم والانتماء. وهي تمثل مجموعة من القيم والمبادئ التي تعزز الولاء للوطن، والشعور بالفخر بالتراث الثقافي والتاريخي. ومع تزايد التحديات العالمية، وبشكل متسارع مثل العولمة، والتنوع الثقافي، ووسائل التواصل الاجتماعي، أصبح من الضروري العمل على تعزيز الولاء الوطنيّ للحفاظ على التماسك الاجتماعي، وتعزيز الوحدة الوطنيّة، وبخاصة من لدن صانع القرار السياسيّ، والذي يجد نفسه في حالة تعامل يومي وسريع مع كم هائل من القرارات والتوصيات، التي تمّس الأمن القوميّ للبلاد. وفي ضوء اعتبار الهوية الوطنيّة هي جزء ضروري من ضرورات الأمن والاستقرار للدول والحكومات، فإن من الضروري جداً العمل على إيجاد إستراتيجية وطنية جامعة تختص بالهوية الوطنيّة وطرائق المحافظة عليها، لضمان استتباب الأمن والاستقرار المجتمعي والحفاظ على المصالح الوطنيّة.

فالهوية الوطنيّة بالنسبة للإنسان هي ما يميزه عن غيره في جوهره، ويكسبه الشعور بالتميز عن الآخر والتفرد، فيجعله يحدد الصورة ويحملها في نفسه عن نفسه، وكذلك هي الشعور بالتفرد عن الآخر. وهذا ما أكده العديد من المفكرين حينما اعتبروا الهوية الوطنيّة كمنظومة متكاملة من المعطيات المادية والنفسية والمعنوية والاجتماعية تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفي، وتتميز بوحدتها التي تتجسد في الروح الداخلية، وهي تنطوي على خاصية الإحساس بالهوية والشعور بها (شلغين، 2015، صفحة 20).

وعليه، تعد الهوية الوطنيّة ركناً أصيلاً من مكونات بناء الدولة التنموية الحديثة لدى صانع القرار، وتعبر عن ضميرها الجمعي، وتكوينها المتميز بصفات وعلامات واضحة تمنحها الخصوصية والتفرد، كمحصلة جامعة لاجتماع اللغة والدين والعادات والتقاليد، وإرث حضاري يحكمه التاريخ والجغرافيا. وتعد الهوية الوطنيّة العراقية المتمركزة في الفكر الجمعي شاهداً حاضراً على هوية واحدة وجامعة لكل المجتمع، على الرغم من تعدديتها الثقافية والاثنية والطائفية والمناطقية. ولا يمكن لأي مجتمع أن يرتقي قدماً دون هوية وطنية واضحة المعالم، محددة الطريق، ترتبط ارتباطاً واضحاً بنمط محدد ومستقل من التنمية، يدعمه القبول الاجتماعي، ويحركه الانتماء الحاكم لهذه الدولة والهوية معاً. فإذا كان نمط التنمية مستقلاً ومستقراً كان سبباً للازدهار والتقدم والتعايش السلمي أحد أولويات صناع القرار، وإذا تحقق الشعور المجتمعي العام بثمار هذه المكتسبات، كانت حصاداً مضاعفاً لهذه الهوية الوطنيّة في نفس الوقت (الغذامي، 2009، صفحة 62).

وبقدر النجاح في بناء وتكوين هوية وطنية متميزة تضمن المجتمع وجماعاته، أمكن ذلك من تحقيق درجات متقدمة من رقى المجتمع وتطوره، في مجتمع فيه تحديات كبيرة وظروف إقليمية متغيرة، وتهديدات متجددة. ولا يمكن ذلك إلا عبر فعاليات اجتماعية مركبة تعمل على تعزيز وغرس تلك الهوية وتنميتها، قوامها الأسرة المرتبطة بالأرض والوطن وعزة اللغة، وقداسة الدين، والوعي بالتاريخ، والجغرافيا، وحاجة المجتمع لغرس

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

القيم والأخلاق والإحساس بالانتماء للوطن في نفوس النشء، وإعطاء التعليم قدراً حقيقياً من أهميته، والعمل المخلص تحت أي ظرف، في إطار من الحقوق والواجبات. وثمرة ذلك حصاد مضاعف في قوة النسيج والتماسك المجتمعي، وفرص التجدد الاجتماعي للمجتمع، عبر تطوير دائم وبناء للوطن ومحاولات جادة للحاق بركب الحضارة، والحفاظ على أمن الوطن واستقراره.

أولا: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونها تحاول البحث عن الروابط الفعلية بين صانع القرار العراقي ومفهوم الهوية الوطنيّة، والكيفية التي تتداخل فيها الهوية الوطنيّة مع القرارات المصيرية التي يتخذها صانع القرار من خلال إستراتيجية وطنية ثابتة.

ثانيا: هدف البحث:

يسعى البحث إلى محاولة خلق ثوابت تقوم عليها الإستراتيجية الخاصة بالهوية الوطنيّة لدى صانع القرار العراقي، لكي تكون الدولة قادرة على ضمان أمنها الداخلي وإبعاد خطر التدخلات الخارجية المبنية على ادعاءات إثنية أو قومية متطرفة.

ثالثا: إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث في صعوبة المحافظة على هيكلية ثابتة للهوية الوطنيّة إثر التدخلات الخارجية في شخصية صانع القرار العراقي التي أدت إلى عدم الشعور بالانتماء للوطن والأرض وفقدان الهوية الوطنيّة للأفراد.

رابعا: فرضية البحث:

يفترض البحث أن محاولة صانع القرار العراقي اعتماد إستراتيجية وطنية تختص بالهوية الوطنيّة أسوة بالاستراتيجيات الأخرى، فإنه بذلك سيؤسس إلى بناء اجتماعي متماسك قادر على العمل على صيانة مكونات المجتمع بالضد من أي محاولة لاختراق الأمن الوطنيّ مستقبلاً.

خامساً: منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في تتبع وتحليل الظواهر المرتبطة بالهوية الوطنيّة وصنع القرار، للوصول إلى استنتاجات كلية تعكس واقع الإشكالية المدروسة.

سادسًا: هيكلية البحث

يتكون البحث من مقدمة، يليها محوران رئيسيان، ثم خاتمة. وجاء المحور الأول ليبحث العلاقة التبادلية بين الهوية والاستراتيجية الوطنيّة، فيما خصص المحور الثاني لدراسة تأثير الهوية الوطنيّة في صانع القرار العراقي. واختُتم البحث بخاتمة.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250191

المحور الأول

العلاقة التبادلية بين الهوية والاستراتيجية الوطنيّة

في عالم متنوع الثقافات والحضارات بدرجة عالية من التداخل بسبب تطور التكنولوجيا وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فإنه بات من الصعب وضع حدود فاصلة وقاطعة بين هوية وطنية وأخرى. وتعد الهوية الوطنيّة جزءاً أساسياً من هوية الفرد وتؤثر على تصرفاته وتفكيره وتعاطيه مع الآخرين، وهي الانتماء والانتساب القوي والوجداني للفرد لبلده، أو وطنه. إنها الشعور العميق بالانتماء، والولاء للمجتمع والثقافة والتاريخ والقيم التي يمثلها الوطن، إذ أن الشعور بالانتماء للوطن يمكن أن يوحد الناس ويعزز التعاون والتضامن في المجتمع. كما يمكن أن يسهم في حفظ التراث الثقافي والحفاظ على القيم والتقاليد الوطنيّة. ومن المهم أن يتم تعزيز الهوية الوطنيّة من خلال التربية والتعليم والتوعية، وتعزيز قيم الانفتاح والتسامح والاحترام المتبادل بين الأعراق والثقافات المختلفة. كما أن تعزيز الهوية الوطنيّة يمكن أن يساهم في بناء مجتمع متناغم ومستدام.

ويمكن تعريف الهوية الوطنيّة على أنها: مجموع السمات والخصائص المشتركة سواءاً كانت تاريخية وثقافية وأنثروبولوجية واجتماعية ونفسية وسياسية، وكذلك الشعور بالتضحيات لمجتمع يقطن وطناً معيناً عن غيره، في ظل حكومة تمثل معظم هذا المجتمع، ويعتز بها وتشكل جوهر وجوده وشخصيته المتميزة، ويدين المجتمع بالولاء لها (عبيد، 2016، صفحة 41).

وهي أيضاً تعبير يطلق على ما يميّز مجموعة من الأفراد في دولة ما عن نظرائهم في دولة أخرى. بمعنى أن الهوية الوطنيّة تتضمن مجموعة من العناصر التي تجعل الأفراد يرتبطون مع بعضهم بعضاً، وتجعلهم ينتمون لمنطقة جغرافية معينة. وتكون الهوية الوطنيّة في النهاية ارتباطاً بين الأفراد وارتباطاً بين الأرض لتجعل الهوية تختلف من مكان لآخر. وما يسهم في إحداث الاختلافات بين الهويات مجموعة من العناصر المشتركة التي تتضمن القيم، والعادات والتقاليد، والمصالح والاهتمامات، فضلًا عن التاريخ المشترك. وما يؤدي إلى تكوين الهوية الوطنيّة في دولة ما جمع هذه العناصر في رقعة جغرافية معينة بين مجموعة من الأفراد الذين أقاموا فيها بالتعايش السلمي لفترة طويلة نسبياً من الزمن (معهد البحرين للتنمية السياسيّة، 2011).

إن الهوية ليست مصطلحاً مقدساً وثابتاً ونهائياً، وإنما هي معطى تاريخي في حالة متغيرة وحركة دائمين، ولذلك فهي عرضة للمراجعة والنقد والتقويم لجعلها أكثر فاعلية في أداء وظائفها الأساسية في توحيد المجتمع وتحديد من ينتمون إليه وتمييزهم عمن سواهم (محمد، 2006).

وتتكون الهوية الوطنيّة من عدة عناصر، وهي (جمعية تنمية الفتاة، 2024):

1. الانتماء الجغرافي: إن البيئة الجغرافية والموقع الجغرافي للوطن يمكن أن يؤديان دوراً هاماً في تشكيل الهوية الوطنيّة وتعزز روح الانتماء للفرد بالأرض والمنطقة التي يعيش فيها وتاريخها وثقافتها وتراثها.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250191

2. اللغة والثقافة: تشكل أساساً مهماً للهوية الوطنيّة، فاللغة الوطنيّة والقيم والتقاليد والعادات والموروثات الثقافية تؤدي دوراً حاسماً في تعزيز الانتماء بالهوية الوطنيّة، والموروث التاريخي الأصيل.
3. التاريخ والتراث: وهما يشكلان جزءاً مهماً من الهوية الوطنيّة. إن التاريخ والأحداث التي شكلت الوطن والشخصيات التاريخية المهمة والتراث الثقافي والفني والمعماري يعززون الروح الوطنيّة، والانتماء. فكلما كان الوطن ذا حضارة موغلة بالقدم، تجذر الإحساس بالهوية الوطنيّة والتمسك بجذور هذه الأرض.
4. القيم والمبادئ: وهي مجموعة من التصرفات والتفاعلات التي يمارسها المجتمع مثل الحرية والديمقراطية، والعدالة، والتسامح، والمساواة، تشكل أساس الهوية الوطنيّة. وإن اعتناق هذه القيم والالتزام بها يعزز الانتماء والروح الوطنيّة.

أما مقومات الهوية الوطنيّة، فهي المبادئ التي يمكن حصرها بالآتي (محمد، 2006):

1. أن تكون الهوية منسجمة مع معطيات الفكر السياسيّ والقانوني الحديث الذي يستند إلى قاعدة المواطنة بوصفها معياراً جوهرياً ومبدأ قانونياً في تأمين المساواة في الحقوق والواجبات لجميع أبناء الشعب ممن يحملون هذه الهوية.
2. أن تكون الهوية معبرة عن الواقع الراهن للشعب العراقي بوصفه كلاً غير قابل للتجزئة. بمعنى أنها لن تكون انعكاساً لتصور فئة ما دون غيرها. وهذا يجعلها هوية وطنية بحق وليست تعبيراً عن موقف سياسي ضيق.
3. أن تكون الهوية عامل توحيد وتقوية وتفعيل للحراك السياسيّ الاجتماعي والاقتصادي في البلاد، وأساساً راسخاً لتعزيز الكيان السياسيّ الموحد للدولة واستكمال بناء مؤسساتها المعبرة عن وحدتها من جهة، واستعادة سيادة البلاد ومواصلة دورها الإقليمي والدولي من جهة أخرى.

أما بالنسبة لمفهوم الإستراتيجية، فالإستراتيجية مصطلح يوناني الأصل شائع الاستعمال، واسع المعنى متعدد الأوجه، ارتبط بفن الحرب وقيادة القوات العسكرية من الناحية التاريخية، ثم اتسعت مضامينها على فترات متلاحقة نتيجة تراكم الخبرات والمعارف حتى أصبحت ميزة للتفكير العالي المستوى، المسطر لتحقيق الغايات الكبرى والمصالح السامية لمن يتخذ الإستراتيجية نمطاً تخطيطياً لتحقيق أهدافه. وتعددت استعمالات كلمة الإستراتيجية حتى شملت مختلف المجالات، فقد يوصف الموقع بالاستراتيجي، القرار استراتيجي، المنتج أو السلعة، المورد، المشروع، التفكير وما إلى ذلك من الاستعمالات.

ويرتبط مصطلح الإستراتيجية بالسياسة ارتباطاً وثيقاً وتعتمد عليها وتستجيب لمتطلباتها، وتنفذ مهامها التي تسند إليها. إذ تهتم الإستراتيجية بجل المسائل المتعلقة بإعداد الدولة وقواتها المسلحة للحرب ومتطلبات القوة وتسهير كافة المقومات لتحقيق مصالح الدولة في حالة السلم والحرب. فالإستراتيجية علم بتبنيها لمختلف النظريات العلمية، وتداخلها مع العلوم الاجتماعية والدقيقة والعسكرية، وفن لأن ممارستها تختلف من شخص

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

إلى آخر وتعتمد على لمسات القائد الشخصية، والمهارات المكتسبة، والخبرات المتراكمة له. ولهذا السبب ليس للإستراتيجية معنى محدد متفق عليه، لأن معناها مرتبط بالقضية التي توظفها، وبالأشخاص الذين يسطرونها (فهمي، 2009).

كما يمكن القول، بأنها تمثل مجمل الخطط بعيدة المدى لتطور الدول في مختلف المجالات وحمايتها من كافة الأخطار واستعدادها لمواجهة المستقبل. وهي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الخطط الاقتصادية والصناعية والزراعية والعلمية والإنسانية والعسكرية والصحية. وتستند هذه الخطط على حساب ثروات البلاد، واحتياجاتها وطرق الحفاظ عليها وتغطية هذه الحاجات وخلق طاقات بشرية من مواطنيها قادرة على قيادة دفة الأمور في المستقبل، وذلك بغرض الارتقاء بمستوى الحياة في البلاد وتخفيف حدة الطوارئ التي قد تحدث بعمل حساب لها والتخطيط لمواجهتها. فبعض الدول قد تغطي 50 عاماً باستراتيجياتها الوطنيّة أو أكثر، وتترك الخطط الإستراتيجية مجالاً للتكتيك من خلالها ولكن على أن لا يتأثر المسار الرئيس (ياسين، 1998).

وهناك علاقة تبادلية عميقة بين الهوية الوطنيّة وصنع الاستراتيجية، فالاستراتيجية الوطنيّة الفاعلة تبنى على أسس الهوية الوطنيّة، وتُشكّل الهوية الوطنيّة بدورها استجابة للظروف والتحديات الإستراتيجية. ويأتي دور الهوية الوطنيّة بكونها الأساس الذي يوفر الأرضية المشتركة من قيم، ولغة، وتاريخ، والتي بدورها تُمكّن من وضع استراتيجيات متماسكة تلبي احتياجات المجتمع وتحمي مصالحه. ويمكن حصر هذه العلاقة التبادلية بما يلي:

1. الهوية كأساس للإستراتيجية بخصائصها المميزة كالتاريخ المشترك واللغة والثقافة والرموز الوطنيّة، فهي تشكّل الإطار والمرتكز الذي ترتكز عليه الدولة في وضع استراتيجياتها.
2. تعمل الاستراتيجيات بكافة متبنياتها على ترسيخ الهوية الوطنيّة وتعزيزها، لا سيما عن طريق المشاركة المدنية، والأنشطة الثقافية، والتعليم الذي يغرس القيم الوطنيّة، مما يؤدي إلى تعميق الانتماء والارتباط بالوطن.
3. الإستراتيجية كمحفز لعملية التنمية، التي تبدأ من الإنسان وتطوير عقليته وثقافته، وتعتمد على توظيف القدرات الذاتية للمواطنين بما يخدم الطموحات التنموية.
4. الترابط بين التراث والهوية، إذ لا هوية بدون تراث يستند إليه، ولا تراث يتأسس للهوية إذا لم يُجسد الهوية. وهذه العلاقة تجعل التراث والهوية عنصرين متلازمين يشكلان الشخصية الفردية والجماعية، ويدخلان في عملية صنع الاستراتيجية الوطنيّة.
5. دعم التماسك الاجتماعي، فالهوية الوطنيّة القوية تزيد من التماسك الاجتماعي، مما يُقلل من الانقسامات الداخلية، ويسهل تنفيذ الاستراتيجيات التي تتطلب تضحيات أو مشاركة جماعية.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250191

6. صقل الوعي الوطنيّ، إذ أن الاستراتيجيات التي تهدف إلى بناء مؤسسات شاملة وتعزيز المشاركة المدنية والحوار تسهم في تطوير هوية وطنية شاملة ومتطورة.
7. تُسهم الهوية الوطنيّة في تحديد الأهداف والرؤى، وتشكيل رؤية مشتركة للمستقبل، وتحدد ما يعدّ قيماً وأولويات يجب الحفاظ عليها، مما يؤثر على القرارات الإستراتيجية طويلة الأمد.

وفي العراق، تواجه عملية التخطيط الاستراتيجي تحدياتٍ عديدةً ومعقدة، إذ أقرت الحكومات العراقية المتعاقبة العديد من الاستراتيجيات الوطنيّة، لكنها ظلت في الغالب حبراً على ورق. وما نُفذ منها لم يحقق أهدافها لأسباب عديدة تتعلق بهيكل عملية التخطيط الاستراتيجي في العراق، من حيث تداخل هذه الخطط مع المنهاج الوزاري والبرنامج الحكومي المنبثق عنه، وعدم فهم البيئة المؤسسية والسياسيّة والمجتمعية، والتي انعكست على صياغتها وعدم الجدية في تنفيذها والرقابة عليها. ومن يُجري مراجعة للوثائق المتوفرة من الخطط الإستراتيجية ويقارنها مع الواقع، يجد فجوة تنفيذية كبيرة بين المخطط والمنفذ. ورغم كتابة هذه الخطط الإستراتيجية من قبل مؤسسات الدولة التنفيذية، لكنها لم تحقق ما كتب فيها بشكل عام (المنهلاوي، 2025).

المحور الثاني

تأثير الهوية الوطنيّة على صانع القرار العراقي

يعد القرار عنصراً أساسياً في العملية السياسيّة، كما يعد الموضوع الرئيس في نظرية صنع واتخاذ القرار في كافة المجالات المتعلقة بالهوية الوطنيّة. لذلك تعددت التعاريف فيما يخص القرار وصناعته. إن القرار الاستراتيجي العراقي يشمل كافة الإجراءات والقواعد والأساليب التي يستعملها المشاركون في هيكل اتخاذ وصنع القرار. وفي عالم أصبحت فيه الأحداث شديدة التسارع والتداخل والتعقيد، أصبح فهم وتحليل عملية اتخاذ القرار يكتسب الأهمية بالنسبة للممارسات السياسيّة والتطلعات الشعبية. لذلك، اتجه العديد من صانعي القرار السياسيّ العراقي وقادة الدول إلى إنشاء وحدات مساندة لصانع القرار مرتبطة بهم مباشرة، لتساعدهم في الوصول إلى المعلومات الدقيقة وتحليلها.

لغوياً، كلمة قرار ومصدرها اللغوي (قَرَّ) بمعنى المستقر، أو ما قَرَّ عَليه الرأي من الحكم في مسألةٍ ما، مثل قرار الحكومة أو قَرارِ المحكمة. كما تعني قَرَّ في الشّيء، أي حَصَل فيه السّكن والسُّكون، وصار إلى قراره وانتهى وثبُت. ومن ذلك يمكن تعريف القرار لغوياً بأنه ما يَنتهي إليه الشيء ويستقرُّ عليه (السعيد، 2014).

وحسب ما جاء في المنجد في اللغة والأعلام هو: حافز عليه الرأي في الحكم في مسألة حقيقية أو يعني المستقر الثابت، أو فصل، أو حكم في مسألة، أو قضية، أو خلاف، أو يعني الاختيار بين بدائل مختلفة (رزاقي، 2003، صفحة 12). اصطلاحاً، عرفه جوزيف فرانكيل (JOSEPH FRANKEL) بأنه:

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

عمل مقرر محدد بين مجموعة من الأعمال تتعقبها مجموعة من الاختيارات المدروسة (رزاقي، 2003، صفحة 12). وقد عرف ديفيد إيستون (David Easton) القرار في نظريته للأنساق على أنه: مخرجات النظام السياسيّ الذي توزع السلطة على أساسها القيم داخل المجتمع (دوريتي و بالستغراف، 1995، صفحة 305).

ويعرف حامد الربيع القرار السياسيّ: بأنه نوع من الإعلان السلطوي على أسلوب التخلص من أي حالة من حالات التوتر من جانب الطبقة الحاكمة (جندلي، 2005). ونفهم هنا أن القرار هو فعل يعلنه صانع القرار تجاه موقف معين أو سلوك ما.

إن مفهوم صنع القرارات لا يعني اتخاذ القرار فحسب، وإنما هو تنظيم أو عملية معقدة للغاية تتدخل فيها عوامل متعددة، نفسية وسياسية واقتصادية واجتماعية. كما تتضمن عناصر القيمة، والحقيقة والظروف غير المحددة، وهي تلك التي يحتمل توقعها في ذهن صانع القرار وهي الاعتبارات التي اتخذها في ذهنه كأساس متوقع، ومن ثم اتخذ القرار بناءً عليها. فكان دور صانع القرار متعلقاً بصورة عامة بالاعتبارات ذات الطبيعة السياسيّة والاستراتيجية. وإن عملية صنع القرارات هي عملية ديناميكية، إذ تضمن في مراحلها المختلفة تفاعلات متعددة تبدأ من مرحلة التصميم، وتنتهي بمرحلة اتخاذ القرار. وفي جميع هذه المراحل تحتوي على اختيار حذر ودقيق لأحد البدائل من بين اثنين، أو أكثر من مجموعات البدائل (توفيق، بلا سنة، صفحة 118).

إن عملية صناعة القرار الاستراتيجي من المسائل الأساسية في كل دولة إذ يعد عنصراً حتمياً في كافة صور ومراحل الأنشطة الخارجية والداخلية للدولة. ويستند القرار الاستراتيجي إلى نتائج عملية التحليل الاستراتيجي التي تقودها الدولة. وهذا القرار يقع تحت رحمة المتغيرات والتحولات السياسيّة ويخضع لمؤشرات ذات أبعاد بنوية متعددة. ويعرف على أنه ذلك القرار الذي تم اختياره من مجموعة من البدائل الإستراتيجية والذي يمثل أفضل طريقة للوصول إلى أهداف إستراتيجية للدولة.

إن لعملية صنع القرار بمفهومها العام، عدة عناصر وأبعاد أساسية يمكن أن نوردها فيما يأتي (كلية إدارة الأعمال، 2019؛ فرج، 2007):

1. هي عملية جماعية متكاملة، والانتهاء منها إلى قرار معين يمثل ذروة التفاعل، والتشاور الذي يتم على عدد من المستويات التنظيمية ذات الصلة بهذه العملية المعقدة.
2. هي المجهود الرئيس الذي يبذله صانعو القرارات يتركز في تجميع الحقائق المرتبطة بموضوع القرارات، ثم تحليلها، ومناقشتها وتقييمها وربط عناصرها المختلفة في إطار صورة محددة ومعبرة بدقة عن رؤية جهاز اتخاذ القرارات للموقف الذي يتعامل معه والخروج بخلاصة مركزية لهذا القرار.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

3. الاستقرار على بديل معين، لا يمكن أن يتم عشوائياً، ولكن يأتي ذلك بعد فترة من التقدير الكامل أو بعد محاولة من التنبؤ الدقيق بمختلف الاحتمالات المترتبة على تنفيذ هذا القرار، أو ذاك من القرارات المطروحة للاختيار.
4. صعوبة المهمة التي يحاول صانعو القرار القيام بها في حصر وتقييم كافة العوامل والمتغيرات ذات الصلة بموضوع القرار في الواقع العملي. ويضاف إلى تلك الصعوبة تعذر تحديد درجة معينة من الأهمية النسبية لكل متغير، أو لكل هدف من الأهداف التي يسعون إلى بلوغها وذلك نظراً لتعدد أنواع الأهداف بين الأهداف الإستراتيجية، وأخرى تكتيكية، وثالثة انتقالية وسيطة.

تؤثر الهوية الوطنيّة على صانع القرار عن طريق توجيه قراراته وفقاً لقيم ومعتقدات وطنية مشتركة، وتوجيه الاختيارات نحو ما يتوافق مع إدراك الفرد لذاته، ومما يعزز الثقة بالنفس والاستقرار النفسي عند الشعور بالهوية الواضحة، وتشجيع الاستثمار في المنافع العامة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، والولاء للدولة، مما يؤثر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن أن تؤثر الهوية أيضاً على الطريقة التي يُقيّم بها الأفراد المعلومات والخيارات المتاحة، مما قد يؤدي إلى نتائج مختلفة بحسب الانتماءات والقيم الاجتماعية. ويكون تأثيرها الإيجابي ممثلاً بـ:

1. توجيه القرارات: تتوافق قرارات صانع القرار مع القيم الوطنيّة المشتركة، مما يعزز الثقة ويعكس احترام الذات، كما في اختيار الأساليب الاقتصادية، أو السياسات الاجتماعية.
2. تعزيز الاستقرار والتنمية: تقوي الهوية الوطنيّة الشعور بالوحدة والتضامن بين المواطنين، مما يسهّل اتخاذ قرارات تدعم المنافع العامة وتزيد الاستثمار في البنية التحتية وتُقلل من الصراعات.
3. الحفاظ على التراث: تسهم الهوية الوطنيّة في الحفاظ على التراث الثقافي، والتاريخي ونقله للأجيال القادمة من خلال دعم المبادرات التي تحافظ على الهوية الوطنيّة.
4. القرارات المتوافقة مع الذات: يتخذ الأشخاص قرارات تعكس هويتهم المتصورة، وقد لا تكون بالضرورة هي القرارات الأكثر منطقية من الناحية التقليدية.
5. تعزيز الثقة بالنفس: كلما كانت الهوية واضحة ومتماسكة، زادت ثقة الفرد في قدرته على اتخاذ قرارات صائبة.
6. تأثيرات الهوية الاجتماعية: يمكن للانتماءات الجماعية أن توجه القرارات، كما في نظام قضاء الأحداث الذي يسعى لتعزيز الهويات الإيجابية، أو في هيئة المحلفين إذ تؤثر الهوية الاجتماعية والاقتصادية المشتركة على الحكم.
7. تأثيرات العوامل الثقافية: تؤدي الثقافة دوراً في تحديد الإطار الذي يتخذ فيه الناس قراراتهم، وقد يتبعون قواعد غير واعية أو صارمة بناءً على هذه الثقافة.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

أما خطوات بناء الهوية الإستراتيجية عند صانع القرار، فهي (بناء الهوية الإستراتيجية على نماذج عالمية محكمة، 2024؛ سبع، 2017):

1. تحديد الرؤية والرسالة: هي التي توضح اتجاه صانع القرار، ويجب أن تكون هذه الرؤية مستندة إلى تحليل دقيق وواقعي ملموس قريب إلى طموحات ورغبات الأفراد والمجتمع الذي ينتمون إليه.
2. تحليل البيئة الداخلية والخارجية: عن طريق إجراء تحليل شامل للمخاطر، والفرص الداخلية، والخارجية المحيطة بأبناء الوطن.
3. تحديد الأهداف الإستراتيجية: يجب تحديد أهداف واضحة وقابلة للقياس والتوقيت، إذ تكون هذه الأهداف مرنة لتواكب التغيرات في البيئة السياسيّة، والأمنية، والاقتصادية، والتكنولوجية.
4. وضع الخطط التنفيذية: بناءً على التحليل والأهداف المحددة، يجب تطوير خطط تنفيذية تحدد من خلالها الأدوات والتقنيات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.
5. قياس الأداء والتقييم: يجب متابعة الأداء بشكل دوري، وتقييم التقدم نحو الأهداف، واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الحاجة.

الخاتمة

إن للهوية الوطنيّة مفاهيم كثيرة تعتمد على المفهوم الذي يتبناه الفرد للدولة. يتحقق معنى للهوية التي يتمسك بها من خلال الأرض التي يعيش عليها والأفراد الذين يقابلونه. لذلك تطرقت في هذا البحث إلى مفهوم الهوية الوطنيّة ودورها في بناء إستراتيجية فعالة يعتمدها صانع القرار لمواجهة التحديات على اختلافها ولغرض تنظيم مختلف مجالات الحياة، وحتى السياسات المختلفة التي تتبناها فئات أخرى في المجتمع. إن بناء الهوية الإستراتيجية هو خطوة حيوية نحو تحقيق النجاح طويل الأمد لأي دولة ترغب بالاستقرار والتنمية، وذلك من خلال الاستفادة من نماذج عالمية، ويمكن وضع استراتيجيات فاعلة لتحقيق أهداف الدول وشعوبها، وتسهم في خلق هوية إستراتيجية تضمن للدول التميز والاستدامة في بيئة سياسية متغيرة بشكل متسارع. والعراق كدولة لا يختلف عن بقية الدول التي تضم أعراقاً وديانات مختلفة. ومن المهم أن تكون لدى هذه الفسيفساء العراقية مستوى عال من الشعور بالانتماء إلى الوطن والمحافظة عليه من الخطر الخارجي.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المصادر والمراجع

1. توفيق، سعد حقي. (بلا سنة). القرار الاستراتيجي في ضوء التغيرات الدولية. المكتب العربي للمعارف.
2. جندلي، عبد الناصر. (2005). نظرية صنع واتخاذ القرار. [محاضرة]. جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسيّة.
3. دورتي، جيمس، و بالستغراف، روبرت. (1995). النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية (ط1). المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
4. رزاقي، بسمة. (2003). القوى الفاعلة في صناعة القرار داخل الإدارة الأمريكية. [مذكرة ليسانس غير منشورة]. جامعة باتنة، كلية الحقوق، دائرة العلوم السياسيّة.
5. السعيد، فواز. (2014). صناعة القرار السياسيّ في الدولة الإسلامية الأولى. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الشرق الأوسط.
6. سبع، سداد مولود. (2017). الهوية الوطنيّة وتعزيز التعايش السلمي في العراق. مجلة دراسات دولية، العدد 68، جامعة بغداد.
7. شلغين، عهد كمال. (2015). الهوية الوطنيّة. [دراسة].
8. الغذامي، عبد الله محمد. (2009). الهوية الوطنيّة. [دراسة].
9. عبيد، شرف محمد. (2016). قضية الهوية الوطنيّة في الخطاب السياسيّ السوداني... دراسة تحليلية للخطاب الرسمي والمعارض منذ 1999. المكتب العربي للمعارف.
10. فرج، أنور محمد. (2007). نظرية الواقعية في العلاقات الدولية. مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية.
11. فهمي، عبد القادر محمد. (2009). المدخل في دراسة الإستراتيجية. جامعة بغداد.
12. ياسين، سعد غالب. (1998). الإدارة الإستراتيجية (ط1). دار اليازوري للنشر.
13. اتخاذ القرار وإدارة الأزمات. (2019، 28 فبراير). كلية إدارة الأعمال، الجامعة السورية الخاصة.
14. بناء الهوية الإستراتيجية على نماذج عالمية محكمة. (2024). تم الاسترداد من https://middleeast-sa.com
15. تعزيز الهوية الوطنيّة.. استثمار في المستقبل الثقافي. (2024). جمعية تنمية الفتاة. تم الاسترداد من https://fatahhali.sa/blogs/
16. المنهلاوي، غزوان. (2025، 29 يوليو). التخطيط الاستراتيجي في العراق.. إشكاليات وحلول. مركز البيدر للدراسات والتخطيط. تم الاسترداد من https://www.baidarcenter.org/posts/3335
17. محمد، باقر جاسم. (2006، 8 مايو). مفهوم الهوية الوطنيّة.. محاولة في التعريف الوظيفي. الحوار المتمدن، العدد 1544. تم الاسترداد من https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=64154

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250191

18. معهد البحرين للتنمية السياسيّة. (2011، 4 نوفمبر). الهوية الوطنيّة. تم الاسترداد من https://www.bipd.org/publications/Articles/740153.aspx

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0